

برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 71.05 دولار

88 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 75.33 دولار في حين ارتفع سعر برميل نطق خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 68 سنتا ليصل إلى مستوى 71.01 دولار.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أمس مع تضرر الإمدادات من اضطراب عن العمل في النرويج واحتجاجات في العراق.

وارتفع سعر برميل نطق خام القياس العالمي مزيج برنت

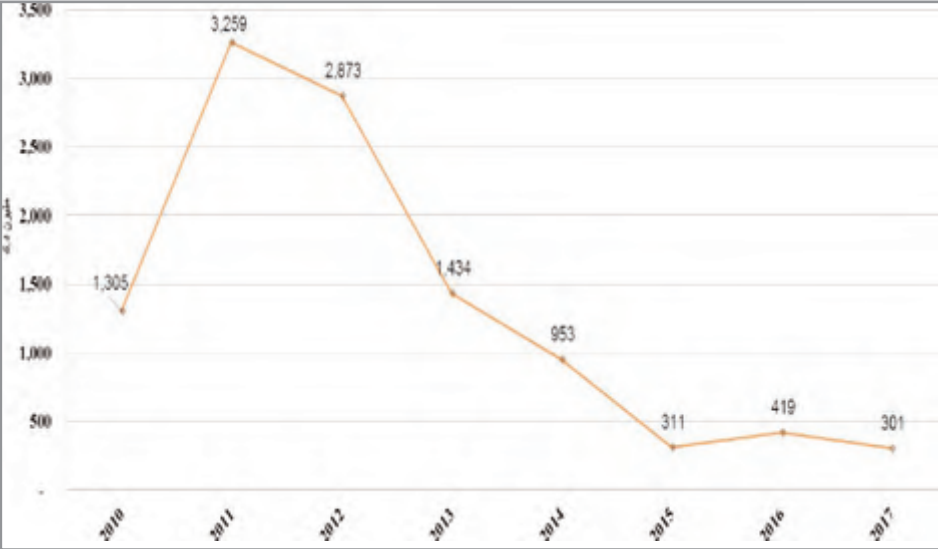
انخفض سعر برميل النفط الكويتي 60 سنتا في تداولات أول أمس الجمعة ليبلغ 71.05 دولار أمريكي مقابل 71.65 دولار للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

400 ألف مواطنة ومواطن سيدخلون إلى سوق العمل خلال الخمسة عشر عاما القادمة

«الشال»: القطاع العام يستسخ تجربة فاشلة عمرها 36 سنة



توزيع الصفقات على محافظات الكويت



تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد لدولة الكويت

الجهات الحكومية	
1 الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات والصعوبات المتوسطة	22
2 الموزع الوطني لمرافق المياه وشركات توريد المياه	23
3 الجهة العامة لشؤون الزراعة والري والمياه	24
4 الجهة العامة للصناعة	25
5 الجهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	26
6 الجهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	27
7 الجهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	28
8 جهة الأمن الوطني	29
9 جهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	30
10 جهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	31
11 الجهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	32
12 الجهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	33
13 الجهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	34
14 الجهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	35
15 الجهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	36
16 الجهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	37
17 الجهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	38
18 الجهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	39
19 الجهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	40
20 الجهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	41
21 الجهة العامة للصحة العامة وشؤون البيئة	42

الجهات الحكومية

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن الشراكة مع الصين انه في زيارة لسمو الامير الاسبوع الفائت إلى الصين، وقعت الكويت معها برتوكولات تعاون تمثل بداية الخطوات العملية لمشروع «كويت جديدة»، وأولى تلك الخطوات كان ما أعلن حول مشروع مدينة الحرير شمال الكويت ومشروع تطوير الجزر الكويتية، وتحديدًا فيلكا وبوبيان. نشر بعدها في وسائل الإعلام المختلفة أرقامًا وتفاصيل معظمها حالم وغير صحيح، مثل استعداد الصين لإنفاق 200 مليار دولار أمريكي لإنشاء مدينة الحرير، ووديعة الـ50 مليار دولار أمريكي من الصين لضمان التزامها، وتلك جزر على مدى 99 عام، وضمان الصين لأمن الكويت إلى الأبد، والكثير غير ذلك، وتلك محض أو هام، وما يعيننا ما هو أهم من ذلك.

الشراكة مع الصين توجه صحيح، لأن الصين نفذت مشروع تنموي جبار وغير مسبوq بدءاً من عام 1980 وفي بلد كان الأكبر سكاناً والأفقر موارد والأكثر تخلفاً، واليوم هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ويقارq كبير عن الثالث، مع معدل نمو حقيقي بنحو ثلاث أضعاف معدل نمو الاقتصاد الأمريكي أكبر اقتصادات العالم، ما يعني رياضياً أنها ستأخذ مكانه في نحو عقد من الزمن. وفي عام 1980، كانت الكويت أكثر تقدماً من الصين، وكان حجم الاقتصاد الصيني الإسمي نحو 305.3 مليار دولار أمريكي، بينما كان حجم الاقتصاد الكويتي نحو 28.7 مليار دولار أمريكي، أو نحو 9.4% من حجم الاقتصاد الصيني. في عام 2017، بلغ حجم الاقتصاد الصيني نحو 12.015 مليار دولار أمريكي، أي تضاعف نحو 40 مرة، وبلغ حجمه 1% من حجم الاقتصاد الصيني. ما صنع ذلك الفارق لصالح الصين، ليس الموارد الطبيعية لأنها انخفضت لديها، وإنما نداء الإرادة وصلاية الإرادة، بينما الكويت انخفضت في الأجسام وشركات التنمية وسلامة بيئة الأعمال، وحتى تخلفت في موقعها التنافسي في هدفها المعلنين في عام 2001 حول تحولها إلى مركز مالي ومركز تجاري متفوق.

إنن، الشراكة مع الصين صحيحة ليس فقط لما حققته في الماضي القريب، وإنما لما لديها من أهداف واضحة للمستقبل، فألى جانب إصرارها على التفوق الدولياً، حيث يقدر صندوق النقد الدولي أن يضيف اقتصادها أكثر من 7 ترليون دولار أمريكي بحلول عام 2022، لها خطط تفصيلية للتفوق فضائياً وسياحياً ورياضياً واقتصادياً تفصيلي ما يمكن أن يتحقق، مثل رقم وماهية فرص العمل المواطنة الناتجة عن الشراكة، وهي الأهم، بدلاً من ذكر رقم إجمالي محدود 200 – 300 ألف فرصة عمل لا نعتقد بصحتها، وما يفترض نقاشه هو ذلك الأثر البيئي الناتج عن المشروع، وتحديدًا في جزيرتي بوبيان وفيلكا وماه كل ما تبقى بيتنا، بعد العجز البائس عن حماية جون الكويت ثانياً أفضل حاضنة أحياء مائية في العالم، وما يفترض أن يناقش هو ضرورة أن يشمل المشروع والإفادة من التجربة الصينية في مواجهة الفساد وإعادة بناء بيئة أعمال سليمة والتعليم المتفوق وقيم العمل والإنتاج، وتحسين تكلفة وأداء البنى التحتية. ولعل العجز الحالي في الكويت عن إدارة شركة طيران ومطار وميناء، أمثلة على الفروق الشاسعة في الإدارة والإرادة ما بين الفريقين. باختصار، الإفادة من التجربة الصينية أمر طيب، ولكن على الطريقة الصينية، أي التعامل مع واقع الأمور بصدق وانضباط، وليس بيع أحلام وهمية كما كان حال مشروعى المركز المالي والتجاري، فما هو مطلوب ليس أكثر من بداية صحيحة وصارمة. وللعلم، لدى الصين مشروعات مماثلة

حول العالم، وتحديدًا في الدول التي

لديها مخزونات المواد الأولية، وذلك ضمن استراتيجية طويلة المدى لضمان تفوق صيني في المستقبل، فهم لا يوزعون صدقات وليس لديهم فائض عواطف، وإنما مصالح، وهو أمر مشروع لا بد من فهمه للتعامل معه.

حكومة الظل

في مناسبتين في كل من عامي 2014 و 2015، كتبنا حول حكومة الظل، أو ظاهرة إسهال تأسيس وبموجة هيئات ومؤسسات ولجان وأجهزة عامة موازية لوزارات الدولة، وأحصينا مؤخرًا نحو 42 مؤسسة من دون إحتساب بعض الهيئات العامة مثل لجنة المناقصات المركزية والهيئة العامة للاستثمار وغيرها، ويظل ذلك ليس حصراً دقيقاً. وكان عدد مماثل من تأسيس الشركات الكويتية المقلقة حصيلة إجتهاذ خطر للقطاع الخاص في حقبة المناخ، ويبدو أن القطاع العام هذه المرة يستنسخ تجربة الفاشلة عمرها نحو 36 سنة. بعض هذه الهيئات تستحق ويؤدي دوره، وم معظمها لم يكن هناك في الأصل حاجة له، وأصبح عبء كبير على المالية العامة في ظروف البلد الصعبة، وبعضها دوره سلبي لأنه يزيد من حجم البيروقراطية العقيمة ويعيق مشاكل الدورة المستندية بما يعيق مشروعات التنمية وجهود الإصلاح، إن هذا، وذكرنا في مناسبتين سابقتين بأن جزا التمدد البيروقراطي الضخم يجعل من حكومة الكويت إدارة حكومة في العالم، ليس في الحاضر وحسب، وإنما على مدى التاريخ المقروء، فهي توظف كويتي

سوق العقار المحلي

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى انخفاض في سيولة سوق العقار في يونيو 2018 مقارنة بسيولة مايو 2018، حيث بلغت قيمة تداولات العقوق والوكالات لشهر يونيو نحو 212.5 مليون دينار كويتي، وهي قيمة

أدنى بما نسبته 23.7%– عن مستوى سيولة شهر مايو 2018، البالغة نحو 278.5 مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت بما نسبته 19.6% مقارنة مع سيولة يونيو 2017، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 177.7 مليون دينار كويتي.

وتوزعت تداولات يونيو 2018 ما بين 209.5 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 3.1 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 376 صفقة، توزعت ما بين 367 عقوداً و9 وكالات. وحصدت محافظة مبارك الكبير على أعلى عدد من الصفقات بنحو 89 صفقة ومثلة بنحو 23.7% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظات الأحمدية بـ 80 صفقة وتمثل نحو 21.3%، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 31 صفقة ممثلة بنحو 8.2%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 83.2 مليون دينار كويتي منخفضة بنحو 24.1% مقارنة مع مايو 2018، عندما بلغت نحو 109.6 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبة مساهمتها إلى نحو 39.2% من جملة قيمة تداولات العقار، مقارنة بما نسبته 39.4% في مايو 2018. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 100.3 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يونيو 2018 أدنى بما نسبته 17%– مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 274 صفقة مقارنة بـ 339 صفقة في مايو 2018، وبذلك

بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص حول 304 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 323 ألف دينار كويتي في مايو 2018، أي بانخفاض بنحو 6.1%–.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 84.4 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض مساهمتها من جملة قيمة تداولات نشاط العقار بنحو 35.4%– مقارنة بالشهر السابق (مايو 2018)، حين بلغت نحو 130.6 مليون دينار كويتي، وانخفضت مساهمتها من جملة الصفقات بنحو 39.7% مقارنة بما نسبته 46.9% في مايو 2018. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 88.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يونيو أدنى بما نسبته 4.2%– مقارنة بمعدل 12 شهراً. وانخفض عدد صفقاته إلى 86 صفقة مقارنة بـ 123 صفقة في مايو 2018، وارتفعت قيمة تداولات نشاط الوحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 981 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 1.1 مليون دينار كويتي في مايو 2018، أي بانخفاض بنحو 7.6%–.

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 44.9 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 22.2% مقارنة مع مايو 2018، حين بلغت نحو 36.7 مليون دينار كويتي. وارتفعت مساهمته في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 21.1% مقارنة بما نسبته 13.2% في مايو 2018. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 36.1 مليون دينار

اسم المؤسسة	يوم الخميس 2018/07/12	يوم الخميس 2018/07/05	الفرق 2018/07/05	الفرق 2017	الفرق 2017 %
1 بنك الكويت الوطني	301.7	492.0	-190.3	429.7	16.8
2 بنك الخليج	205.6	195.0	10.6	193.4	6.3
3 بنك التجاري الكويتي	521.2	503.6	17.6	375.3	38.9
4 بنك الأمل الكويتي	222.6	222.0	0.6	189.9	17.2
5 بنك الكويت العربي	262.6	247.0	15.6	237.6	10.5
6 بنك الأمل التجاري	294.5	285.6	8.9	331.9	(11.3)
7 بنك فزان	278.5	276.4	2.1	299.9	(7.1)
8 بنك الكويت العربي	1698.3	1582.8	115.5	1401.3	21.2
9 بنك الكويت الوطني	497.5	480.6	16.9	438.2	15.6
10 شركة الكويت العامة للتأمين	120.5	122.7	(2.2)	122.7	(1.8)
11 شركة التأمين العامة للتأمين	218.8	210.7	82.1	234.2	(6.6)
12 شركة التأمين العامة للتأمين	120.8	117.7	3.1	125.3	(2.0)
13 شركة التأمين العامة للتأمين	570.9	580.3	(9.4)	746.5	(23.5)
14 شركة التأمين العامة للتأمين	47.2	45.8	1.4	44.4	6.3
15 شركة التأمين العامة للتأمين	204.2	205.4	(1.2)	248.8	(15.2)
16 شركة التأمين العامة للتأمين	65.0	65.0	0.0	60.6	7.3
17 شركة التأمين العامة للتأمين	367.8	367.8	0.0	469.9	(21.7)
18 شركة التأمين العامة للتأمين	159.6	154.7	4.9	171.6	(8.6)
19 شركة التأمين العامة للتأمين	59.8	51.0	8.8	52.8	13.3
20 شركة التأمين العامة للتأمين	139.7	137.8	1.9	158.1	(11.6)
21 شركة التأمين العامة للتأمين	85.0	82.1	2.9	92.1	(7.7)
22 شركة التأمين العامة للتأمين	129.5	129.5	0.0	161.2	(20.6)
23 شركة التأمين العامة للتأمين	297.7	300.2	(2.5)	283.1	5.5
24 شركة التأمين العامة للتأمين	1360.8	1332.5	28.3	1429.4	(4.8)
25 شركة التأمين العامة للتأمين	190.2	188.6	1.6	198.3	(4.1)
26 شركة التأمين العامة للتأمين	140.2	147.4	(7.2)	134.0	11.3
27 شركة التأمين العامة للتأمين	603.0	603.0	0.0	708.5	(14.9)
28 شركة التأمين العامة للتأمين	153.9	155.5	(1.6)	167.5	(8.1)
29 شركة التأمين العامة للتأمين	187.6	187.1	0.5	198.1	(5.3)
30 شركة التأمين العامة للتأمين	656.0	656.0	0.0	816.0	(19.6)
31 شركة التأمين العامة للتأمين	3748.9	3748.9	0.0	3412.9	20.4
32 شركة التأمين العامة للتأمين	775.3	740.9	34.4	618.0	25.9
33 شركة التأمين العامة للتأمين	30.1	29.4	0.7	11.3	166.4
34 شركة التأمين العامة للتأمين	1477.5	1457.9	19.6	991.1	18.8
35 شركة التأمين العامة للتأمين	163.3	155.0	8.3	190.8	(14.4)
36 شركة التأمين العامة للتأمين	49.1	50.5	(1.4)	70.1	(20.0)
37 شركة التأمين العامة للتأمين	458.8	457.0	1.8	421.4	8.9
38 شركة التأمين العامة للتأمين	329.1	329.1	0.0	375.0	(12.2)
39 شركة التأمين العامة للتأمين	308.5	306.4	2.1	322.6	(4.4)
40 شركة التأمين العامة للتأمين	485.6	537.1	(51.5)	588.6	(17.5)
41 شركة التأمين العامة للتأمين	216.5	218.8	(2.3)	238.2	(6.0)
42 شركة التأمين العامة للتأمين	433.2	421.8	11.4	387.0	11.9

قطاعات البورصة

الجاري تؤكد أن حرباً تجارية تشتعل على كل الجبهات، ولا يمكن أن تكون حصيلتها سوى كارثة، وتشكل في الأرقام الرسمية الأمريكية المستخدمة لتبرير تلك الحرب والتي تذكر بأن عجز الميزان السلمي مع الصين بلغ في عام 2017 نحو 376 مليار دولار أمريكي.

ما لم يؤخذ في الاعتبار في تلك الحرب، هو أن ما يفترض أن يحسب هو المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي، وليس عجز أحد الموازين الخارجية فقط، وهي مؤشرات النمو الاقتصادي ومستويات البطالة والتضخم، والتي بالكاد استطاع العالم استعادة صحتها بعد أزمة المالية الكبرى في 2008م. وكان السبب الرئيس في احتياض العالم لتلك الأزمة هو التعاون غير المسبوق بين أقطاب العالم في المياسة والاقتصاد، فالعالم قبلها احتاج 17 سنة وحرب عالمية مدمرة ثانية لتجاوز أزمة مماثلة حدثت في عام 1929، وكان سبب فشل مواجهتها تباين وصراع الأنظمة السياسية في ذلك الزمن، بلاشقة، وسياسا وفاشيو إيطاليا وعسكريو اليابان ولاحفاً تازيو ألمانيا. لذلك، لا بد من أخذ كل التدورات المختصين السابقة حول مخاطر الحمائية والحرب التجارية على محمل الجد، إضافة إلى تحذيرات مماثلة سابقة لصندوق النقد الدولي، ولتلك المخاطر إسقاطاتها السلبية على سوق النفط المصدر الرئيسي لدخل كل دول الإقليم. مخاطر حرب الرئيس الأمريكي التجارية على إقليمي آسيا وأوروبا، فالإقليم، إما بسبب نزاعات دوله الداخلية أو نزاعاتها البينية، أو بسبب تركيبتها الاقتصادية والسياسية الضعيفة، لا تملك من أوراق الرد شيء أسوة ببقية خصوم الرئيس الأمريكي التجاريين. فهو، وبالعلم، يامرهما ولا يتفاوض معهما، وما يطلبه هو إتاحة حماية عسكرية أمريكية، بدونها، معظم دولنا وفقاً له– مهددة بأسلحة أو بالزوال خلال أسبوع، وهدفه واضح ومعلن أيضاً، فهو يريد استرد أداء مالا أضماً لديها لا تستحقه. أسعار النفط التي يريدها منخفضة، في وقت يريد فيه صادرات إيران منه صفر، وهو تناقض لن يحقق الهدف، كما يريد حكم كمية إنتاجه وكيفية استغلال حصيلته، أي عقود أسلحة وغيرها لتتصدى دول الإقليم لبعضها البعض، ولأحقا وبعد عصف دمى، الإفادة من أموال إعادة بناء ما سببه ذلك العنف

من دمار. كانت تجربة الكوريتان لمواجه سبباريو قريب، غاية في الذكاء والحكمة، وبدات من الرياضة، ولعل دول مجلس التعاون الخليجي تبدأ المصالحة فيما بينها، على الأقل، بشي متواضع، فتقوية الموقف التفاوضي لا يمنع أمام تلك الهجمة، وإنما بكتسب بالعلم والحكمة، والبديل، هو إحتساب أن يتكرر سيناريو دول الإقليم الفاشلة لدينا، ففي كل تجارب تلك الدول، كان من الممكن إجتبابا ما أصابها من كوارث بقران عاقل ومبكر، وعندما فات أوانه، تخلفت نصف قرن إلى الوراء على أقل تقدير.

بورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الأربعاء الماضي قد بلغت نحو 433.2 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 11.4 نقطة ونسبته 2.7% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 46.2 نقطة، أي ما يعادل 11.9% عن إقفال نهاية عام 2017.